مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٩) العدد (٢)
الإصدار الثاني والثلاثون
(١-٢٢) ٢٠٢٦

دور الاعتمادات المستندية كأداة مصرفية في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة مصرف الوحدة، ليبيا

د.ابراهيم مسعود الفرجاني

أستاذ بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد جامعة بنغازي .ليبيا.

ا.أحمد عبدالرحمن الورفلي

رئيس قسم تسويات المراسلين، مصرف الوحدة . ليبيا

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ فبراير ٢٠٢٦م

الملخص

هدف البحث بشكل اساسي الى التعرف على الاعتمادات المستندية كأداة مصرفية في تمويل التجارة الخارجية في مصرف الوحدة–مركز الاعتمادات والحوالات الخارجية المنطقة الشرقية.

لتحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال الملاحظة، وبالإضافة الي الكتب والدوريات والدراسات السابقة، وما تم تجميعه من وبيانات لوصف إجراءات الدراسة.

وتوصل البحث الي مجموعة من النتائج، اهمها ان الاعتماد المستندي وهو أحد واهم الطرق التي يتم التعامل بها على المستوي الاقتصادي العالمي والتجارة الخارجية هي نظام يقوم على أسس التبادل العالمي ويلعب دورا كبير على مستوي الاقتصاد الوطني و يقوم مصرف الوحدة" مركز الاعتمادات والحوالات الخارجية المنطقة الشرقية" بتطبيق القواعد والأعراف الدولية (UCP600) وتعتبر الاعتمادات المستندية هي الطريقة الناجحة في تمويل التجارة الخارجية وتعد الأكثر استعمال في مركز الاعتمادات والحوالات الخارجية المنطقة الشرقية و وجود الاعتماد المعزز يعزز الثقة بالمستفيد من ضمان حقه وان التجارة الخارجية لأي دولة هي صورة من صور علاقاتها مع العالم وتعتبر اهم الدعائم الأساسية في بناء الاقتصاد وذلك برفع مستوى الاقتصادي للدول.

وبناءا على ما توصل اليه البحث الى يجب توفير كل الوسائل اللازمة للمؤسسات المالية لتسهيل عمليات تمويل التجارة الخارجية، بأكثر سرعة ممكنة ويجب تقليص المدة التي تتطلبها إجراءات فتح الاعتماد المستندي لتجنب ضياع الوقت بالنسبة

للمستورد فأمواله تبقى محجوزة لدى المصرف دون وصول البضاعة اليه ودون الاستفادة من أمواله عن طريق توظيفها في المصرف، كما ان بعض البضائع المستوردة قد تكون سريعة التلف مما يسبب خسارة للمستورد و يجب زيادة استثمار المصارف بشكل عام وقبول أي اعتماد مستندي إذا كان ضمن شروط الاعتماد، لما يعود على المصرف من فوائد وارباح، وكذلك التوسع في فتح الاعتماد بهدف خلق ايرادات اضافية كبيرة.

الكلمات المفتاحية: الاعتمادات المستندية، تمويل التجارة الخارجية، مصرف الوحدة

Abstract

The study aimed to identify documentary credits as a banking tool in financing commercial banks in Al-Wahda Bank - the center of credits and foreign transfers in the eastern region of the country.

To achieve the objectives of the study, the case study approach was relied upon through field observation, and by reference to books, periodicals, and previous studies, and the data collected to describe the procedures of the settlement process.

The study reached a set of results, where the results showed that the documentary credit is one of the most important methods that are dealt with at the level of the global economy and foreign trade, and it is a system based on the foundations of global exchange and plays a major role at the level of the national economy. By applying international rules and norms (UCP600), documentary credits are the successful method in financing foreign trade and are the most used in the Documentary Credits Center for the Eastern Region. Basic support in building the economy by raising the level of economic welfare of countries.

Based on the findings of the study, all necessary means should be provided to financial institutions to facilitate foreign trade financing operations as quickly as possible, and the period required for the opening of documentary credit procedures should be reduced to avoid losing time for the importer ،as his money remains withheld at the bank without the goods reaching him and without benefiting from his money through By employing them in the bank, and some imported goods may be perishable, which causes loss to the importer, and the banks investment in general must be increased and any documentary credit accepted if it is within the terms of the credit, due to the benefits and profits accruing to the bank, as well as expanding the opening of the credit in order to create revenues A big extra.

Keywords: Documentary Credits, Foreign Trade Financing, Al-Wahda Bank, Risk Management, Financial Analysis.

*** المقدمة**

تُعد عمليات التمويل في ظل التجارة الخارجية تتطلب وسيلة دفع أكثر أماناً وثقة بالنسبة للمُصدر والمُستورد، وإزالة أي شك لكل منهما ويمكن أن يتحقق هذا من خلال الاعتماد المستندي.

وتلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً ورئيسياَ في تنمية اقتصاد الدول، باعتبارها العصب والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في العالم، وهي إحدى وجهات النشاط الاقتصادي القائم على أساس عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول المتمثلة في عملية الاستيراد والتصدير، هذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالتقسيم الدولي للإنتاج، أي أن تختص كل دولة في إنتاج المنتجات التي تجعلها تتفوق في إنتاجها، وتقوم بعمليات الاستيراد من المنتجات الأخرى من باقي الدول، حيث تلجأ الدول النامية إلى الاعتماد على وسائل التمويل المختلفة من أجل النهوض بالتجارة الخارجية، و ذلك بما يتناسب مع حماية كل من المُصدر و المستورد، و تعزز من درجة الثقة فيما بينهما، و من بين وسائل التمويل الأكثر استخداماً التي تتطابق مع هذه الشروط، نجد الاعتماد المستندي،ونظراً لأهميته وما يقوم بتوفيره من حماية للأطراف المتعلقة بالاعتماد، كان إلزاما على أي دولة أن تقوم بتهيئة المؤسسات المالية، ومنها المصارف التي تعد المحرك الأساسي لعمليات التمويل (العباسي وفرارحة،1:2019).

الاعتماد المستندي يمثل أحسن وأفضل الوسائل الحديثة، حيث تستخدم هذه التقنية عن طريق فتح اعتمادات مستنديه لدى المصرف وذلك بسبب عدم القدرة على سداد قيمة البضاعة نقداً حتى ولو كان السداد ممكناً بالنسبة للمستورد، فهذا لا يمنع أنه يخشى ألا يوفي المُصدر بالتزاماته، وهذا ما يجعله يقوم باللجوء إليها لتجنب المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالاتفاق.

تُعد الاعتمادات المستندية من أهم وسائل الدفع الحديثة والتي تم تطويرها بشكل كبير لأنها أليه وأداة تعطي أقصى حماية للبائع والمشتري وتعزيز درجة الثقة بين الأطراف ومدى احتياجاتهم المالية، فالمصُدر يتردد في تنفيذ طلبيه المُستورد إذا لم يكن متأكداً من أنه سوف يقوم بدفع مستحقاته وفي نفس الوقت يتردد المستورد في تحويل قيمة الصفقة إذا لم يكن متأكداً من أن عملية إرسال البضاعة تتم وفق الشروط المتفق عليها مسبقا لهذا يلجأ المتعاملين وأصحاب الصفقات التجارية الى وسيلة الدفع العالمية وهي الاعتماد المستندي (عبدالله ،17:2014).

*** الدراسات السابقة**

معظم الدراسات استعرضت دور المصارف في الاعتمادات المستندية وتلقى اهتماما كبير من طرف الكثير من الباحثين وإنٌ ذلك يرجع الي نسبة التعامل ومدى إقبال المصدر والمستورد وفيما يلي عرض لمجموعة من الدراسات مرتبة حسب التسلسل التاريخي من الأحدث إلى الأقدم.

دراسة (٢٠٢٠) MOSESTMENDY: هدفت الدراسة إلى أن الاعتماد المستندي له أهمية تاريخية في عملية

الاستيراد والتصدير، وتلاقى قبولاً عالمياً في طرق الدفع العالمية المقبولة في التجارة الدولية والبدء في تسهيل التعامل ما بين البائع والمشتري في البنوك اليونانية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة إلى أن الالتزام بالدفع من قبل المشتري يتطلب من كل الطرفين الوفاء بالتزاماتهم ، بينما هدفت دراسة ZANAZNZHANG(2020):إلى تحليل المخاطر والتدابير الهامة للاعتمادات المستندية وهذا من خلال تحليل عميق للاعتمادات المستندية والعلاقة المطابقة في عملية الاعتمادات، وتوصلت الدراسة إلىأن في الاعتماد المستندي يمكن لمصرف فاتح الاعتماد تجنب الوقوع في مخاطر في حالة قيامه بأتباع القواعد والأعراف الدولية، و هدفت دراسة أبو الهيجاء (٢٠٢٠)إلى التحقق من مفهوم المصارف المتداخلة في الاعتماد المستندي وتوضيح التزاماتها وبيان الإعفاءات التي نظمتها نشرة (٦٠٠) للمصارف وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد المستندي من العمليات المصرفية التي يستخدمها التجار في التجارة الخارجية ولعلها من أهم الطرق وأكثرها شيوعاً وهذه النتيجة التي وصلت إليها هذه الدراسة تتفق مع دراسة عظيم (٢٠١٥)أن الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي من أكثر الأدوات استخداماً في التجارة الخارجية ، وبينما هدفت هذه الدراسة إلى بيان علاقة الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي في المصارف بعمليات الصادر والوراد، وحيث هدفت دراسة ميسون (٢٠١٨) إلى إبراز الأهمية الاقتصادية لتقنيات التمويل المصرفي لتجارة الخارجية ومدى فعاليتها في تحقيق الثقة والأمان وتسهيل العلاقات بين المستوردين والمصدرين والمصارف المحلية والأجنبية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد المستندي تقنية مصرفية، تصدر من مصرف فاتح الاعتماد بناءاً على طلب من عميله المستورد لصالح المصدر في بلد آخر، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة ابعيو (٢٠١٨) وهدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يقوم به المصرف المراسل (المبلغ) في تبليغ خطاب الاعتماد المستندي، وتوصلت الدراسة إلى أنه يقع على المصرف المبلغ دوراً مهما في فحص خطاب الاعتماد المستندي وما يترتب عليه في النشرات اللاحقة للأصول والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية التي تصدرها غرفة التجارة الدولية، وحيث دراسة أحمد (٢٠١٦)هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الاعتمادات المستندية في دفع التجارة الخارجية في الصادرات السودانية، في زيادة الثقة والائتمان لكل من البائع والمشتري مما أدى إلى زيادة عمليات التجارة الخارجية، وتوصلت دراسة دامية (٢٠١٤) الى تشجيع المصدر والمستورد على صرف أكبر حجم ممكن من المنتجات الوطنية خارج الحدود، وتوصلت الدراسة إلى تحفيز ممارسة التجارة الدولية في الجزائر وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين عن طريق النشاطات والمبادرات التي تبادرها المؤسسات المصرفية في مجال التصدير والاستيراد، وحيث توصلت دراسة السعيد(٢٠٠٧) إلى معرفة وتحديد أهم العوامل التي تؤثر على العلاقات التعاقدية ما بين أطراف الاعتماد المستندي وعلى حجم التعامل المثبت في عقد الائتمان المستندي ومدى تأثير تراجع هذا الحجم من التعامل في فلسطين والتعرف على المشاكل الناتجة في عقد الائتمان المستندي.

من خلال العرض الموجز للدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة نجدها تتفق على أن الاعتمادات المستندية هي أحد أهم أدوات المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة، يعد هذا البحث من البحوث التي لم يسبق دراستها في الساحة الليبية عن الاعتمادات المستندية.

*** مشكلة البحث**

إن الاعتماد المستندي هو من ضمن الأدوات المتوفرة التي تحمي مصالح كل من فاتح الاعتماد والمستفيد من التعرض للمخاطر، وذلك لأن دفع قيمة المستندات للمستفيد يكون مقابل تقديمه لجميع المستندات المتفق عليها في عقد الاعتماد، والتي يجب أن تكون مطابقة وفقا لما هو متفق في عقد الاعتماد ونظرا لما تواجهه بعض الدول في العالم، في تنمية الاقتصاد، هذا أدى تتدخل بعض الجهات، مثل المصارف والمؤسسات المالية، من أجل التقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، وذلك من خلال تطوير تقنيات التمويل ووسائل الدفع لتسهيل حركة التبادل الخارجية.

وتتمحور مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي وهو: –

"ما دور الاعتمادات المستندية كأداة مصرفية في تمويل التجارة الخارجية"؟

وسيتم الإجابة على السؤال الرئيسي السابق ذكره من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية: –

١– ما هي التجارة الخارجية؟

٢– ما الدور الذي يقوم به مصرف الوحدة في الاعتماد المستندي؟

٣– ما الإجراءات التي تقوم بها المصارف التجارية عند تنفيذ الاعتمادات المستندية؟

٤– ما آلية عمل الاعتماد المستندي في مصرف الوحدة من خلال عملية الاستيراد؟

*** فرضيات البحث**

وللإجابة على جملة الأسئلة المطروحة أعلاه يجدر بنا وضع فرضيات للبحث أهمها: –

١– التجارة الخارجية هي الركيزة الأساسية الاقتصادية لأي دولة.

٢– إن دور المصارف يتمثل في الضمانات وقدرة التمويل للمتعاملين الدوليين اعتماداً على التكنولوجيا التي تتميز بالسرعة والأمان.

٣– وجود ميكانيزمات جديدة لتمويل التجارة الخارجية .

٤– الاعتماد المستندي أداة تستخدم في دفع وتمويل التجارة الخارجية.

*** أهداف البحث**

يهدف هذا الدراسة إلى تحديد أهمية تقنية الاعتماد المستندي في المصارف التجاريـــة الليبية ودورها في عملية التمويل المصرفي للتجارة الخارجية من عملية الاستيراد، كما يهدف البحث إلى: –

١– تسليط الضوء على أهمية استعمال المصارف لتقنية الاعتمادات المستندية في تسوية المبادلات الدولية، وذلك من خلال دراسة حالة في مصرف الوحدة.

٢- الدور المهم الذي يؤديه الاعتماد المستندي في خدمة التجارة الخارجية وتسهيل العلاقات التبادلية بين المصدر والمستورد.

٣- معرفة ما إذا كان مصرف الوحدة يأخذ بعين الاعتبار الأصول والأعراف الدولية عند تطبيقه للاعتمادات المستندية.

*** أهمية البحث**

يمثل الاعتماد المستندي الإطار الذي يحظى بالقبول من جانب جميع أطراف الدارجين في ساحة التجارة الدولية، هنا تظهر أهمية الاعتماد المستندي في كونه وسيلة لتمويل التجارة الخارجية واحد أهم الأدوات المستخدمة من طرف المصارف كأداة للتمويل ووسيلة لتسوية المدفوعات الناتجة من التبادلات التجارية.

*** منهجية البحث**

بالنظر إلي طبيعة الموضوع المختار، ومن اجل الإجابة على مشكلة البحث، والتساؤلات الفرعية وتحليل مختلف أبعاد جوانب الموضوع تم الاعتماد على بعض المناهج التي تتوافق مع طبيعة الدراسة فهذه مقدمة بالنسبة للجانب النظري، أما الجانب العملي تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال دراسة حالة تطبيقية للاعتماد مستندي في مصرف الوحدة مركز الاعتمادات والحوالات الخارجية المنطقة الشرقية وذلك لان مصرف الوحدة لديه هذا المركز التي يعتبر خاص بالاعتمادات المستندية ولديه نواحي تنظيمية وإدارية موحدة وهذا ما يميزه عن غيره من بقية المصارف، وتم استخدام نوعين من البيانات وهي البيانات النوعية والبيانات الكمية، وحيث أن البيانات النوعية تتمثل في القوانين والضوابط المنظمة لإجراءات فتح الاعتماد ومنشورات مصرف ليبيا المركزي والقواعد الموحدة للأعراف الدولية، وأما البيانات الكمية والتي تتمثل في القيود المحاسبية المنفذة عن طريق عقد الاعتماد في المنظومة المصرفية أوراكل إجراءات فتح الاعتماد عن طريق برقية الفتح والتبليغ بقبول الاعتماد طرف المصرف المراسل وما يتبعه من برقيات التعديل والسداد ويتم كل هذا عن طريق منظومة وشبكة السويفت، وتم تحليل كل ما يتعلق بموضوع الاعتمادات المستندية عن طريق المنظومات التي سبق ذكرها، ووفقا لإطار الزمني بأنها دراسة حالة مقطعية CORSSSESTIONAL CASESTUDY،لأنها أجريت خلال فترة زمنية قصيرة، كما أن هذا الأفق مفضل لدى الكثير من الباحثين.

*** الحدود الزمنية والمكانية للدراسة**

الحدود البشرية: تتمثل في رؤساء أقسام الاعتمادات ومساعديهم في مركز الاعتمادات.

الحدود المكانية: دراسة حالة تطبيقية للاعتماد المستندي في مصرف الوحدة –مركز الاعتمادات والحوالات الخارجية المنطقة الشرقية.

الحدود الزمنية: من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٢

*** هيكلية البحث**

تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث أساسية تطرق المبحث الأول إلى التجارة الخارجية،أما المبحث الثاني تطرق إلى الاعتمادات المستندية، وحيث تطرق المبحث الثالث إلي مراحل فتح وتنفيذ وتسوية الاعتمادات المستندية، وأخيرا المبحث الرابع النتائج والتوصيات.

*** الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية**

أصبحت التجارة الخارجية بالنسبة للعديد من الدول مسألة بقاء، وبالتالي لم يعد من السهل لأي دولة أن تعيش معزولة عن بقية دول العالم، وتعد الدولة التي لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم ما تحتاجه قليلة، أما تلك الدول التي تستطيع أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع إذا توقفت تجارتها مع دولة أخرى، فستكون في حالة سيئة جدا من المستوى المعيشي ورفاهيتها الاقتصادية.

*** تعريف التجارة الخارجية**

لقد عرف الأشقر (٢٠١٧: ٣)التجارة الخارجية بأنها "مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع او خدمات أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة"تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي دولة ولها أهمية متمثلة في التالي (توفيق،١٩٨٨؛ميسوني وبلحاج،٢٠١٨): -

١- ربط الدول ببعضها البعض فضلاً عن كونها مسؤولة عن التصرف في فائض الإنتاج الزائد عن حاجة السوق المحلي.

٢- تحقيق الدولة للمكاسب، وهذا من خلال ما يتحقق من الحصول على سلع ذات تكلفة أقل مما لو تم عملية إنتاجها محلياً.

٣- إن التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي من خلال التخصص وتقسيم العمل الدولي، والاستفادة من مزايا الدول الأخرى، وتحقيق التوازن في السوق المحلي نتيجة لتحقيق التوازن بين عمليتي الاستيراد والتصدير.

*** أهداف التجارة الخارجية**

تعمل التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في التالي (الأشقر،٢٠١٧؛ علي،٢٠١٤): -

١- زيادة موارد الخزانة العامة للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أنواعها المختلفة.

٢- حماية الصناعة المحلية من سوق المنافسة الخارجية، وتحقيق مكاسب جديدة لرأس المال من خلال تصريف فائض الإنتاج.

٣- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي قد تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني، مثل حالات الانكماش والتضخم.

*** أسباب قيام التجارة الخارجية**

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى الأسباب الرئيسية المتمثلة في الندرة النسبية وذلك بسبب قلة بعض الموارد مقارنة بالاستخدامات المختلفة لها، وحيث نجد دول العالم ترتبط من أجل إشباع حاجاتها الخارجية، وترتبط مختلف دول العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية في إشباع حاجاتها، وتنشأ هذه نتيجة لتبادل السلع والخدمات، فما هو أساس ذلك التبادل الدولي، يمكن توضيح ذلك في النقاط التالية (المسعودي، ٢٠٢١؛ معتصم، ٢٠١٤): -

١- تحقيق الاكتفاء الذاتي: لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها كليا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة

٢- الاختصاص الدولي: يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها بطبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة عالية.

٣- التغير في تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة فيما بينها، ونجد هذا في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الأوسع يؤدي إلى انخفاض في متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة، مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست كبيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج، مما يعطي الدولة الأولى ميزة تنافسية في الإنتاج مقارنة بدولة أخري.

٤- التغير في ظروف الإنتاج: فبعض المناطق ذات مناخ معين يجب عليها أن تتخصص في إنتاج بعض من المنتجات، وتقوم بعمليات استيراد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بعملية إنتاجها والتي تتوفر لدى الدول الأخرى.

٥- تغير أذواق المستهلكين: نجد أن الشعوب تفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل منها وتزداد أهمية هذا التعامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

*** هيكل التجارة الخارجية**

إن للتجارة الخارجية دوراً مهماً جدا في معظم الاقتصاديات الدولية، وهذا لأنها تقوم بتوفير ما يحتاجه أي اقتصاد من السلع والخدمات المختلفة من خلال عملية الاستيراد، وتمكنه من التخلص من فائض السلع والخدمات من خـــلال عملية التصدير، لذلك تعتبر الصادرات والواردات أساس العملية التي يقوم عليها التبادل التجاري بشكل عام، ويظهر ذلك من خلال ما تصدره بعض الدول لتوسيع نشاطها في السوق الخارجي، وما تقوم به من عملية الاستيراد لتحقيق ما تحتاجه في السوق المحلي (شوقي، 5:2019).

*** سياسات التجارة الخارجية**

تعد السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي عمل صناع القرار في الاقتصاد العالمي على استخدامها خلال الخمسين سنة السابقة، مما أدى إلى زيادة أهمية التجارة على المستوى الاقتصادي والسياسي على حد سواء، ودفع اقتصاديات الدول لوضع سياسات تجارية تعمل على حماية تجارتها وتقويتها لمواجهة المنافسة العالمية؛ فمن الملاحظ أن في عقد الخمسينيات إلى عقد السبعينيات من القرن الماضي، كان الاتجاه العام للاقتصاد الدولي هو حماية التجارة من خلال وضع القيود التجارية، وخاصة جانب الواردات لتخفيض العجز في الميزان التجاري، ومن ثم العجز في ميزان المدفوعات، ومنذ بداية ثمانينيات القرن الماضي الى الآن تم الاتجاه لعدد من الدول وخاصة دول جنوب شرق آسيا المعروفة بدول النمور الآسيوية إلى تحرير التجارة، من خلال عملية تخفيض القيود الجمركية والقيود التجارية على الواردات، ومنح الدعم للصادرات، من أجل العمل على زيادة الصادرات، وتقوية السلع المحلية، والحصول على وضع أفضل للمنافسة في السوق الاقتصادي الدولي (المبروك، ٢٠١٦: ١٠).

*** نظريات التجارة الخارجية**

تُعد المكاسب من التجارة الخارجية هي الحافز الرئيسي لقيام العلاقات التجارية بين الدول، و تزداد هذه المكاسب بسبب عملية التخصص في إنتاج السلع و الخدمات ، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات

الأكثر إنتاجاً في الدول المشتركة في العمليات التجارية ، و تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول حيث تشكل هذه النظرية الهامة ، ودراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية ، فقد حاول رواد هـــذه النظرية الدراسة في أهمية وحقيقة الأمر المتعلق بالسياسة التجارية الخارجية للدولة، بناءاً على تفسير أسباب ظهور المكاسب التجارية حيث إنهم قاموا بالاستناد في ذلك إلى مجموعة من الفرضيات التي أكدت تحليلهم، و من هذه الفرضيات الرئيسية التي ارتكزت عليها نظريتهم باعتبار العمل هو العنصر الأساسي و الإنتاجي المستخدم في الإنتاج، و كذلك مبدأ تقسيم العمل باعتباره الأساس لزيادة الإنتاج بسبب التخصص الناتج عنه، (المسعودي، ٢٠٢١:٢٠).

*** أساليب التجارة الخارجية**

تقوم الدولة بالتأثير على التجارة الخارجية بأساليب كمية وسعرية وأخرى تنظيمية، وذلك حسب طبيعة هذه التجارة، وتتمثل في التالي (مليكة، ٢٠١٦:٩): –

١- **الأساليب الكمية:** قد تخضع الدول في عملية الاستيراد لنظام التراخيص، فلا يسمح للتاجر باستيراد سلعة من الخارج إلا إذا حصل مقدماً على إذن من السلطة العامة يصرح له بالقيام بالعملية.

٢- **الأساليب السعرية:** هي الأساليب التي تؤثر عن طريق أثمان الصادرات والواردات في تيار التبادل الدولي، وتشمل الرسوم الجمركية والإعانات وتغيير سعر الصرف والإغراق.

٣- **الأساليب التنظيمية:** والتي يمكن التمييز في هذا الأساس هي الوسائل التي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي يحقق في داخله التبادلات الدولية الذي ينطوي على عدد من المواضيع المتصلة بالسياسات التجارية الدولية، والاتحادات الجمركية الخاصة بالحماية (شوقي، 17:2019).

*** نظرة عامة حول الاعتماد المستندي**

لقد تطورت العمليات المصرفية بتطور ونمو العلاقات التجارية المالية الدولية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ونظراً لوجود أعراف وقوانين وأنظمة سياسية واقتصادية كانت سائدة في الماضي، وتختلف من دولة إلى أخرى، كان التبادل التجاري يواجه مشكلة بسبب هذه الأنظمة الدولية التقليدية، السبب الذي أدي إلى ضرورة وجود نظام عالمي يعمل على خلق نظام نقدي أو طريقة عالمية موحدة يتم بموجبها تمويل عملية التبادل التجاري بين الدول(عبد الله،278:2006).

*** نشأة الاعتماد المستندي**

نشأت الاعتمادات المستندية وتطورت في البلاد الأنجلو سكسونية لتسوية البيوع البحرية، ثم انتشرت في أوروبا وبقية أنحاء العالم، وحيث نشأت الاعتمادات المستندية تلبية لحاجات التجار الذين يحتاجون الأموال، لينقلوهـــا خـــارج بلدهم لشراء البضائع دون أن يقوموا بنقل هذه الأموال وتحمل مخاطر ذلك، وقد ازداد استعمال هذه الاعتمادات في نطاق واسع منذ القرن ١٨ بعد الثورة الصناعية الكبرى في أوروبا وخاصة في بريطانيا، بسبب تمويل التجارة الخارجية (رباح وعقاب ،78:2015).

*** مفهوم الاعتماد المستندي**

ويُعد الاعتماد المستندي من أهم وسائل تمويل التجارة الخارجية التي تحظي بالقبول من جميع الأطراف الداخلين في ميدانها، وبالأخص المُصدّرين والمستوردين، فبالنسبة للمُصدّر يكون لديه الضمان، وهو الاعتماد المستندي حيث إنه سوف يقبض قيمة البضاعة التي تعاقد على تصديرها فور تقديم مستندات و شحن البضاعة إلى المصرف فاتح الاعتماد الذي يكون قد وصل إليه إشعار بورود المستندات، وبالنسبة للمستورد فإنه يضمن كذلك أن المصرف الفاتح للاعتماد لن يدفع قيمة البضاعة المتعاقد على استيرادها إلا بتقديم مستندات التي تثبت مطابقة البضاعة للمواصفات طبقا لشهادة المطابقة ، وانتقال الملكية إلى المستورد عن طريق وثائق الشحن، وصحة المبلغ المطلوب الذي دفعه للفاتورة التجارية ، فضلا عن الشروط الأخرى الواردة في الاعتماد المستندي المفتوح (سنان وآخرون، 3:2011).

*** مراحل تطور الاعتماد المستندي**

يمكن توضيحها في النقاط التالية (بن زهرة،٢٠٢١): -

١- في عام ١٩٢٠ وضعت مجموعة من رجال المصارف الأميركية ورجال الأعمال والاقتصاد بعض القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، وقد اعتمدت هذه القواعد من قبل عدة مؤسسات مصرفية أميركية، وأصدرت بها نشرة، وقامت بتوزيعها على كل من مراسليها ووكلائها في الخارج.

٢- في عام ١٩٢٣ أصدر اتحاد المصارف الألمانية نشرة موحدة للاعتمادات المستندية.

٣- على أثر ذلك قرر مؤتمر واشنطن عام ١٩٣١ إعادة دراسة القواعد التي كانت قد قدمت عام 1929، وعهد بالدراسة إلى لجنة مصرفية لوضع الحلول المناسبة للصعاب التي كانت تبديها اللجان المشتركة في غرفة التجارة الدولية.

*** تعريف الاعتماد المستندي**

عرفه على (٢٠٠٠: ١٢) " تعهد الاعتمادات المستندية من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف بصفة عامة، حيث تعد أساس تمويل الحركة التجارية (الاستيراد – التصدير) في كافة أنحاء العالم والتي تنفذ من خلال شبكة المراسلين للمصارف حول العالم".

وبناءا على ما سبق يمكن القول إن الاعتماد المستندي هو: عملية مصرفية يقوم من بها المصرف كوسيط ما بين المستورد والمصدر وتقوم على تعزيز من درجة الثقة بين أطراف عقد الاعتماد، مرتبطة بمستندات المتعلقة به فقط وليس بالبضائع وتقوم بمتابعة لخطوات والتعليمات التي المنصوص عليها في عقد الاعتماد المستندي فقط.

*** وظائف الاعتمادات المستندية**

للاعتماد المستندي عدة وظائف أساسية تضمن بذلك المسار الجيد والأفضل للتبادل التجاري من السلع والخدمات التي تتم بين الدول، مما جعله التكنولوجيا الأكثر استخداما بين جميع المتعاملين في مجال التجارة الدولية وسيلة متعلقة بدفع قيمة التبادل التجاري بين السلع والخدمات، تقدمه تقنية جديدة في عملية تسوية المعاملات التجارية، وتعتبر وسيلة الأكثر أمانا، حيث تقوم بتوفير الضمان وتعزيز الثقة لكل الذين لهم علاقة بالاعتماد نجاح عملية التبادل دون تعرض

أي منهم لخطر، وهي وسيلة تمنح لعميل فاتح الاعتماد الحصول على تسهيل ائتماني من أجل فتح الاعتماد، حيث يستفيد من ذلك لأجل استكمال الصفقات (رباح وعقاب ،81:2015).

*** أهمية الاعتمادات المستندي**

إن تطور حركة التجارة الخارجية بين التجار في الدول المختلفة ويؤدي إلى إيجاد نظام قانوني لتمويل عملية التبادلات التجارية، ويهدف ذلك النظام إلى توفير أكبر قدر ممكن من التمويلات والتسهيلات للمبادلات التجارية لكل من البائع والمشتري، فأول ما يهدف إليه البائع هو الحصول على قيمة البضاعة فور شحنها وإرسالها بقصد تمويل أعماله التجارية، وكذلك المشتري يرغب من جهة أخرى بعدم دفع قيمة البضاعة إلا بعد استلامها، ولذلك يوفر الاعتماد المستندي عنصرين مهمين وضروريين لاستقرار عملية التبادلات التجارية الدولية وعملية تطويرها وازدهارها، وهما الثقة والأمان (محمد،14:2019).

*** مخاطر الاعتمادات المستندية**

تتطلب التجارة الخارجية إرسال البضاعة من المُصدّر إلى المستورد و الدفع من المستورد إلى المُصدّر، فالبائع يرغب بتصدير بضاعته و الحصول على قيمتها، بالتالي فهو بحاجة إلى وسيلة تضمن له تسديد قيمة هذه البضاعة، وبالمقابل يرغب المشتري(المستورد) في استيراد هذه البضاعة، لكنه بحاجة أيضا إلى وسيلة تضمن له وفاء المُصدّر (البائع) لالتزاماته بشكل صحيح بمجرد أن يلتزم هو بدفع الثمن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التجارة الخارجية تعني أن أطراف عقد البيع من المشتري (المستورد) و البائع (المُصدّر) متباعدان، و لا يعرف أحدهما الآخر، ولا يعلم كل منهما حقيقة المركز المالي للطرف الثاني، بالتالي لابد من وجود وسيلة تضمن للبائع حصوله على حقه كاملا في قيمة البضاعة، و للمشتري حقه في استلام هذه البضاعة، فكانت فكرة استخدام عقد الاعتماد المستندي، كوسيلة ضامنة تحقق مطالب أطراف عقد البيع، ويمكن توضيح مخاطر الاعتمادات المستندية في التالي (الشوابكة،17:2021).

*** مزايا وأركان وأطرف وأنواع الاعتمادات المستندية**

أولا: مزايا الاعتمادات المستندية

١- تلبية طلب المستورد في تمويل قيمة مشترياته من خلال الاعتماد، وتلبية طلب البائع في الحصول على قيمة مبيعاته نقدا.

٢- في حالات عديدة يسمح الاعتماد المستندي للمستورد أن يقوم بعملية شراء بأسعار أرخص نسبيا مقارنة بالأسعار التي كان يمكن دفعها في حال قيامه بعملية الشراء الآجلة.

٣- ان الاعتماد المستندي يعدٌ من وسائل الدفع الدولية الأكثر أماناً من حيث إنه يسمح بتقديم تسهيلات ائتمانية تساعد على نوع من عمليات التبادل الدولي.

ثانياً: أركان الاعتماد المستندي

١- الأعراف الدولية المنظمة للاعتمادات المستندية UCP600الصادرة من غرفة التجارة الدولية.

٢- الاعتماد المستندي عبارة عن تعهد يكون بواسطة برقية مشفرة عن طريق منظومة السويفت.

٣- الإجراءات المحاسبية واللوائح القوانين المحلية.

ثالثا: أطراف الاعتماد المستندي

المستورد – المصرف المصدر – المستفيد–مصرف مبلغ الاعتماد – المصرف المعزز –المصرف المفاوض، يمكن توضيح أطراف الاعتماد ذلك من خلال الشكل التالي:

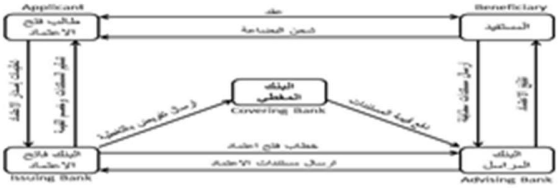

شكل رقم (١) يوضح أطراف الاعتمادات المستندية

المصدر من إعداد الباحثان

رابعاً: أنواع الاعتمادات المستندية

نظراً لضرورة تلبية الحاجات العلمية والعمليات المصرفية المتنوعة التي أخرجتها الظروف الاقتصادية فقد تنوعت واختلفت الاعتمادات المستندية تبعا للشروط الخاصة بها (ياملكي، ٢٠٠٥: ٤).

وتصنف الاعتمادات من حيث قوة تعهد المصرف المصدر (الاعتماد القابل للإلغاء –الاعتماد غير قابل للإلغاء– الاعتماد الغير قابل للإلغاء المعزز–الاعتماد الغير معزز)، وتصنيف الاعتمادات من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد (اعتماد الاطلاع –اعتماد القبول –اعتماد الدفع المؤجل – اعتماد الدفع المقدم)، وتصنيف الاعتمادات من حيث الشكل(الاعتماد القابل لتحويل–الاعتماد الدائري او المتجدد–الاعتماد الظهير)،و تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة سداد المشتري (الاعتماد المغطى كليا–الاعتماد المغطى جزئيا–الاعتماد غير المغطى)،وتصنيف الاعتمادات من حيث طبيعتها(اعتماد التصدير–اعتماد الاستيراد).

*** الاحتياطات الواجب اتخاذها قبل وبعد فتح الاعتماد**

يمكن توضيحها في النقاط التالية (رباح وعقاب ،91:2015): –

١– بالنسبة لإصدار الاعتماد يجب أن يتم تحديد الوثائق ووصفها بدقة، ووصف المضمون، وكذا التواريخ المحددة صلاحيتها حسب المواد ٢٠ ،٢١ ،٢٢ من القواعد والأعراف الموحدة.

٢– بالنسبة للبضاعة يجب أن توصف باختصار لكن بدقة كافية بخصوص النوعية، المواصفات، وسعر الوحدة والإجمالي، الكمية.....الخ.

بالنسبة لاستعمال الاعتماد المستندي كوسيلة دفع، المستورد لا يجب عليه أن يستعمل مباشرة الطريقة المكلفة كالاعتماد غير القابل للإلغاء وغير قابل للإلغاء والمؤكد.

٣– على مصرف الإصدار التأكد من متانة الوضع المالي للمستورد، والسمعة التجارية التي يتمتع بها في الأسواق.

٤– إن المصرف غير مسؤول عن ضياع المستندات أو الأخطاء في الترجمة لأن دوره يقتصر عموماً على الجانب التمويلي للعملية، وكوسيلة لضمان إنجازها.

*** الوثائق الخاصة بالاعتماد المستندي " بفتح الاعتمادات"** تتمثل في التالي (رباح وعقاب،٢٠١٥:٢١): –

١– الفاتورة التجارية: تعتبر الفاتورة إحدى المستندات الهامة التي تطلب في جميع الاعتمادات المستندية، وتكون صادرة عن المستفيد في الاعتماد، وتبين قيمة البضاعة المرسلة وكمية ومواصفات البضاعة.

٢- شهادة المنشأ: تطلب شهادة المنشأ في جميع الاعتمادات، وتصدر عن الغرفة التجارية في بلد المستفيد، والغرض من هذه الشهادة هو معرفة مكان إنتاج أو تصنيع البضاعة المستوردة، ويجب تصديق هذه الشهادة بنفس التصديق الوارد في الفاتورة التجارية.

٣- بوليصة الشحن: تطلب بوليصة الشحن في جميع الاعتمادات، ويعتمد نوع البوليصة على وسيلة الشحن، ففي حالة الشحن الجوي تطلب بوليصة شحن بالطائرة، وفي حالة الشحن البحري تطلب بوليصة شحن بحرية وهكذا.

٤- شهادة الوزن: تطلب هذه الشهادة في الاعتمادات التي تعتمد بضاعتها على الوزن، مثل السكر والأرز والشاي وما شابه، وتصدر عادة عن المستفيد، كما يمكن أن تصدر عن مؤسسات متخصصة في الوزن.

٥- بيان التعبئة: يطلب هذا البيان عادة عندما تكون البضاعة غير متجانسة لمعرفة محتوياتها.

٦- بيان المواصفات: إذا كانت البضاعة تعتمد على الحجم ومقاسات مثل الخشب والحديد وما شابه، فيطلب عادة بيان المواصفات من ضمن المستندات ليبين أحجام ومقاسات البضاعة من حيث الطول والعرض والسماكة، وأي مواصفات أخرى، ويصدر هذا البيان عادة عن المستفيد.

٧- **شهادة المعاينة:** تصدر شهادة المعاينة عن شركات متخصصة بمجال المعاينة والتفتيش، حيث تقوم هذه الشركات بمعاينة البضاعة وفحصها قبل الشحن مباشرة، وتقدم شركة المعاينة شهادة تسمى شهادة معاينة تبين فيها حالة البضاعة التي تم معاينتها ومواصفاتها.

٨- شهادة صحية: تطلب هذه الشهادة في الاعتمادات المتعلقة باستيراد المواد الغذائية، كالمعلبات والحليب ومشتقاته أو اللحوم، للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري أو الحيواني، وتصدر عن وزارة الصحة في بلد المصدِّر.

٩- شهادة التصريح بالتصدير: هي شهادة في تبين فيها أن البضاعة خرجت من موطنها الأصلي، وبصفة قانونية، وتسهل من مهمة الجمارك.

*** مراحل فتح الاعتماد وإنشاءها، وشروطها، وأهم البيانات الخاصة بطلب فتح الاعتمادات، وكيفية تسوية الاعتمادات المستندية**

*** مراحل فتح الاعتمادات المستندية**

يتقدم العميل بطلب فتح الاعتماد، وهذا بعد الاتفاق مع المصدر على كيفية الدفع، وشروط التسليم، ونوع الاعتماد الذي يتم التعاقد عليه، ولفتح الاعتماد يجب على المشتري أن يتقدم إلى مصرفه بطلب فتح الاعتماد ومعه المستندات المطلوبة، وهذا الطلب يكون على شكل استمارة يقدمها له المصرف ويقوم بتعبئتها حيث تحمل بيانات توفر كافة الشروط والمعلومات اللازمة عن المستورد والمصدر والبضاعة المراد استيرادها، وعن نوع وشكل الاعتماد المتفق عليه، ويوقع فيها طالب فتح الاعتماد، وعندما يقوم المصرف بالتحقق من صحة التوقيع وأيضاً من المستندات المطلوبة، وإذا ما كانت كلها مطابقة للشروط يقوم المصرف بفتح الاعتماد، ويقوم عندها بإبلاغ أو بإشعار المصرف المصدر بفتح الاعتماد.

*** أهم البيانات الواردة بالنموذج الخاص بطلب فتح الاعتماد**

يمكن توضيحها في التالي (معتصم ،٢٠١٤:٢٦)،إن الطريقة التي تم بها فتح الاعتماد-تحديد اسم المصرف الذي يرغب المستورد في فتح الاعتماد طرفهُ بالخارج-تحديد طبيعة الاعتماد هل هو معزز أم غير معزز-اسم المستفيد-مبلغ الاعتماد-نوع الاعتماد المراد فتحه-المستندات التي يتم تقديمها إلى المصرف لفتح الاعتماد-تحديد نوع مصلح الشحن-تحديد مبلغ التأمين-بيان البضاعة-ميناء الشحن وميناء الوصول-آخر تاريخ لصلاحية الاعتماد بالنسبة للشحن والدفع، وبعد التأكد من البيانات والتوقيعات وكفاءة الرصيد، يتم إرسال الطلب إلى مصرف المستفيد مباشرة أو عن طريق مراسل لمصرف المستفيد.

*** تسوية الاعتماد المستند**

بعد مرحلة فتح الاعتماد وإنشائه، وبعد الفحص الدقيق لكافة المستندات المقدمة تتم تسوية المدفوعات اللازمة لتنفيذ هذا الاعتماد، أي بدءاً من إرسال البضاعة إلى غاية التسوية المالية، والتي تختلف على حسب نوع وشكل الاعتماد المتفق عليه، ويمكن توضيح شرح تسوية المدفوعات في الخطوات التالية (مليكة، ٢٠١٦:٦٦): -

١- تنفيذ شروط إرسال وشحن البضاعة على حسب ما اتفق عليه في العقد التجاري، ويقابلها استلام المصدر أو الشاحن من الناقل، ويقوم المصدر بتسليم المستندات المطلوبة الي مصرفه (مصرف المصدر).

٢- بعد التأكد من مطابقة المستندات المقدمة لمصرف المصدر يقوم بدفع قيمة الصفقة للمصدّر.

٣- يقوم مصرف المصدر بإرسال تلك المستندات إلى المصرف فاتح الاعتماد، ويقوم المصرف فاتح الاعتماد بإرسال وتسليم المستندات إلى المستورد.

٤- يقوم المصرف فاتح الاعتماد، وبعد التأكد من صحة المستندات المقدمة، بدفع المستحقات المتعلقة بالاعتماد المستندي، وذلك لمصرف المصدّر.

*** شروط التسليم المستخدمة في التجارة الدولية**

بينت غرفة التجارة الدولية هذه الشروط، حيث قسمتها إلى الأقسام التالية (مشكور، ٢٠١٩:١٩): -

*** المجموعة الأولى (Group E)**

تعني أن البائع يتحمل مسؤولية تجهيز البضاعة في موقع مصنعه أو مخازنه، ولا يتحمل مسؤولية تحميلها بواسطة نقل، حيث تقع هذه المسؤولية على عاتق المشتري، كما يتحمل المشتري كافة تكاليف ومخاطر نقل البضاعة، وتسمى هذه المجموعة(Works EX)

*** المجموعة الثانية:(Group F)**

(FAS)وهي اختصار الكلمات Free) (Alongsideوتعني التسليم في رصيف ميناء البائع ، وهذا الشرط من شروط النقل البحري، وتنتهي مسؤولية البائع عندما يتم وضع البضاعة على رصيف ميناء البائع بجانب السفينة، (FOB) وهي اختصار للكلمات Free) (Board onوتعني تسليم ظهر السفينة في ميناء البائع، حيث تنتهي مسؤولية البائع عند نقل البضاعة إلى متن السفينة، وتبدأ مسؤولية المشتري عندما تعبر البضاعة وهي محملة بالرافعة مستوى حافة السفينة،(FCA)وهي اختصار

الكلمات (free Carrier) وتعني التسليم في عهدة الناقل عند نقطة معينة، حيث تنتهي مسؤولية البائع عند قيامه بتسليم البضاعة إلى الناقل في مخازن النقل التي يجري الاتفاق بين البائع والمشتري على تحديدها.

*** المجموعة الثالثة :(Group C)**

(CFR)وهي اختصار (Cost and Freight)وتعني تكلفة البضاعة وأجرة الشحن على البائع ، حيث يتحمل البائع تكاليف نقل البضاعة من المستودعات إلى ميناء الشحن، بالإضافة إلى أجور الشحن من ميناء التحميل الى ميناء الوصول، لكن المشتري يتحمل مسؤولية أي ضرر أو ضياع قد يصيب البضاعة أو زيادة أجور الشحن، وتبدأ مسؤولية المشتري عندما تعبر البضاعة وهي محملة بالرافعة مستوى حافة السفينة في ميناء الشحن،(CIF) وهي اختصار للكلمات (Cost Insurance and Freight)وتعني أن كلفة البضاعة والتأمين وأجرة الشحن على البائع، وعليه فإن مسؤولية البائع تقع في تكلفة نقل البضاعة من المستودعات إلى ميناء الشحن، بالإضافة إلى أجور الشحن من ميناء التحميل إلى ميناء الوصول، إضافة إلى دفع أجور التأمين بحدوده الدنيا، أما في حالة طلب المشتري لزيادة أجور التامين فتكون مسؤوليتها على المشتري، (CPT)وهي اختصار (Carriage Paid To)وتعني أن مسؤولية البائع تنتهي عند قيامه بتسليم البضاعة في مستودعات الناقل ودفع أجور شحنها إلى مكان الوصول النهائي ، وتبدأ مسؤولية المشتري من اللحظة التي يتم فيها تسليم البضاعة في مستودعات الناقل، ويتحمل البائع تجهيز مستلزمات التصدير الرسمية، (CIP) وهي اختصار الكلمات (Carriage and Insurance Paid To)يتشابه هذا الشرط مع الشرط السابقCPTولكن يضاف إلى مسؤولية البائع مسؤولية التأمين على البضاعة خلال نقلها من مكان الشحن إلى مكان الوصول.

*** المجموعة الرابعة :(Group D)**

(DAF) وهي اختصار الكلمات (Delivered at Frontier)التسليم عند الحدود ويعني أن مسؤولية البائع تنتهي بعد أن يقوم بتنفيذ عمليات تجيز البضاعة للتصدير وتسليمها في نقطة محددة في نقطة جمارك الحدود المتفق عليه، (DES)وهي اختصار الكلمات (Delivered EX Ship)وتعني التسليم على ظهر السفينة في ميناء الوصول، حيث تنتهي مسؤولية البائع عند قيامه بتسليم البضاعة على متن السفينة في ميناء الوصول المحدد دون دفع رسوم التخليص للتصدير، كما يتحمل البائع مخاطر النقص والضياع الذي يحدث للبضاعة أثناء نقلها حتى ميناء الوصول النهائي أو أية مصاريف الذي يتم بحرا،- (DEX)وهي اختصار الكلمات (Delivered EX Quay)التسليم عند رصيف ميناء الشرط في العمليات التي تتم بحرا، ويعني أن مسؤولية البائع تنتهي عند الوصول، ويستعمل هذا عند وضع البضاعة تحت تصرف المشتري وعلى رصيف ميناء الوصول ويتحمل البائع نفقات تخليص البضاعة ودفع رسوم إجازة الاستيراد، أما إذا نصّ الاتفاق على أن يقوم المشتري بدفع الرسوم الجمركية فيتعين أن تضاف عبارة (Duty Unpaid)) وهي اختصار الكلمات (Duty

(Paidالتسليم في ميناء الوصول والرسوم مدفوعة، حيث تكون مسؤولية البائع في تمرير البضاعة من مركز حدود بلد المشتري حتى نقطة الوصول المتفق عليها في العقد بعد دفع الرسوم الجمركية ونفقات تخليص البضاعة،DDU) وهي اختصار الكلمات(Unpaid Duty) وتعني التسليم في ميناء الوصول والرسوم غير المدفوعة، وهي تتشابه تماما مع الشرط السابق إلا أن الرسوم لا يتحملها البائع.

*** آلية تنفيذ الاعتمادات المستندية**

بعد حصول مركز الاعتمادات المستندية – مصرف الوحدة على قبول فتح الاعتماد المستندي، ينتقل إلى الإجراء الموالي، والمتمثل في تنـــفيذ الاعتماد المستندي، أي حساب تكاليف الاعتماد المستندي وعمولاته، وذلك بعد تحويل العملة الأجنبية مقابل الدينار الليبي، حيث إن العمولة المتعلقة بفتح الاعتماد تتغير حسب سياسة المصرف.

نقدم مثالا على ذلك قيمة الصفقة بالدينار الليبي هي ٥,٧٧٦,٧٠٠.٠٠٠ د.ل لقيمة الصفقة بالدولار الأمريكي هي ١,٠٠٠,٠٠٠.٠٠يورو، سعر الصرف ٥.٧٧٦د. ل، وبعمولة فتح الاعتماد بالدينار الليبي١٥,٩٦٦.٨٦٤، وعمولة السويفت ٢٧٠.٠٠ دينار، وعمولة بريد ١.٠٠٠ دينار.

بعد القيام بعملية الاحتساب تجري عملية القيود وهي تتم عن طريق العقد كما يلي: –

أولاً: فتح الاعتماد عن طريق العقد في الحدث BISS.

يتم خصم القيمة ١,٠٠٠,٠٠٠.٠٠من حساب التزامات الزبائن مقابل الاعتمادات المستندية استيراد خارجية وإضافتها إلى حساب الاعتمادات المستندية الخارجية، ويتم خصم القيمة ١,٠٠٠,٠٠٠.٠٠من حساب الشركة (ص) وإضافتها إلى حساب الغطاء النقدي اعتمادات خارجية، وتصدر هنا برقية أو وثيقة السويفت FIN700.

ثانياً: قيد خصم العمولات عن طريق الحدث CLIQ .

تخصم عمولات من حساب العميل" الشركة ص" وتضاف إلى حساب عمولات محصلة مقدما لمدة ثلاثة أشهر كل شهر يجري قيد ترحيل العمولات عن طريق الحدث ACCRيتم خصم القيمة من حساب عمولة محصلة مقدما وإضافتها إلي حساب عمولة فتح اعتماد مستندي.

وثيقة السويفت FIN٧٠٠، والتي تتضمن كل المعلومات الخاصة بالبضاعة وبالاعتماد المستندي، ويحدد في بنك المراسل، وقد يكون مصرف المستفيد هو نفسه بنك المراسل أو قد لا يكون مصرف المستفيد من المصارف المراسلة، هنا يتم الدراسة عن أحد المراسلين ليكون هو نفسه يتعامل مع مصرف المستفيد.

وثيقة السويفت FIN730، هي وثيقة التبليغ بقبول الاعتماد تصدر من مصرف المراسل، ويوضح فيها قبول الاعتماد، ويقوم بتبليغ المستفيد بالاعتماد والتعزيز له.

وثيقة السويفت FIN707، وهي وثيقة تعديل الاعتمادات المستندي ووفقا للأعراف الدولية وقواعد وقرارات المصرف المركزي والسياسة الداخلية للمصرف، ويجب دراستها دراسة وافية عند تقديمها من قبل عملاء المصرف وقبل تبليغها إلى المستفيد، ولا يصبح التعديل شرطاً جديداً في الاعتماد المعدل إلا بعد موافقة المستفيد، وعليه ويحق للمستفيد رفض أي تعديل يرد بعد تبليغه الاعتماد إذا كان

الاعتماد لا يزال ساري المفعول، وإذا ورد في نفس كتاب التعديل طلب تعديل أكثر من بند واحد فلا يحق للمستفيد قبول جزء من كتاب التعديل ورفض جزء، وفي حالات لا يتطلب موافقة المستفيد، مثل تحديد مدة انتهاء الاعتماد، وتمديد مدة انتهاء الشحن، ويجب أن توافق أطراف الاعتماد على التعديل، ويتم ذلك عن طريق الحدث(AMIND) ويتم خصم عمولة بقيمة ١٠٠٠.٠٠٠ دينار على هذا التعديل من حساب الشركة (ص) وتضاف إلى حساب عمولة تعديل الاعتماد المستندي.

في حالة ورود المستندات المتعلقة بالاعتماد المستندي يتم فحص المستندات زيادة للتأكيد التي من المفترض أنها واردة من مصرف المسمى، ولا يوجد بها أي خلافات، وفي حالة وجود خلافات بالمستندات يتم تبلغ مصرف فاتح الاعتماد ويكون القرار برفض الخلافات او قبول الخلافات.

وثيقة السويفتFIN750، وهي وثيقة السويفت تستخدم لتبليغ المصرف المصدر من المصرف المستلم للمستندات لتنبيه "المصرف المبلغ" بان المستندات المقدمة بها اختلافات بينها وبين شروط الاعتماد.

وثيقة السويفتFIN752، وهي وثيقة عادة ما يتم إرسالها من المصرف المصدر " فاتح الاعتماد" ردا على برقية السويفت FIN750، وحيث تسمح للمصرف الدافع بالموافقة على الدفع والقبول على مستندات معينة حتى في وجود خلافات شريطة أن تكون المستندات الأخرى سليمة.

وثيقة السويفتFIN754، وهي وثيقة التفاوض بشأن قبول الدفع، حيث يوجد شرط في حالة عدم وجود خلافات في المستندات يقوم بإرسال وثيقة السويفت FIN754، ويقوم بتحديد التاريخ الذي يقوم فيه بخصم قيمة الاعتماد، يتم عملية التبليغ عند ورود وثيقة السويفت FIN754، يتم تبليغ إدارة الخزانة بتاريخ خصم القيمة، وذلك من أجل أن تقوم بعملية التغطية لقيمة الاعتماد.

ثالثاً: تصفية الاعتماد المستندي

عندما يقوم المراسل بخصم قيمة الاعتماد يتم إجراء الحدث (AVAL)يتم عن طريق عقد الاعتماد، ويجرى القيود التالية تخصم القيمة ١,٠٠٠,٠٠٠.٠٠ من حساب الغطاء النقدي اعتمادات خارجية وتضاف لحساب طوارئ الاعتمادات المستندية وعكس القيود النظامية وهي هنا قد انتهي دورها في إثبات حالة وجود الاعتماد المستندي بنفسه القيمة من حساب الاعتمادات المستندية الخارجية وتضاف للحساب /الالتزامات الزبائن مقابل الاعتمادات المستندية استيراد خارجية.

وكما يجري في العقد الحدث (INIT) وهذا يتم عند ورد المستندات، حيث تم انتهاء دور عقد الاعتمادات، ويتم فتح عقد المستندات على الاعتمادات وتجري القيود التالية يتم خصم القيمة ١,٠٠٠,٠٠٠.٠٠ من حساب التزامات العملاء مقابل مستندات على الاعتمادات وتضاف إلى حساب مستندات واجبة السداد على الاعتمادات، وخصم القيمة من حساب الطوارئ الاعتمادات المستندات وتضاف إلى حساب المبالغ المحصلة.

كما يجري بعد ذلك إجراء الحدث (LIQD) وهو الذي يتم فيه دفع القيمة لمراسل وذلك لكي تتم عملية

التسوية لقيمة الاعتماد مع قسم تسوية المراسلين وتجري القيود التالية بخصم القيمة ١,٠٠٠,٠٠٠.٠٠ من حساب مستندات واجبة السداد على الاعتمادات وإضافتها إلى حساب التزامات العملاء مقابل مستندات على الاعتمادات، وكذلك خصم القيمة نفسها من حساب المبالغ المحصلة للتسديد (مستندات برسم التحصيل) وإضافتهاإلى حساب المصرف المراسل، وأخيرا يجري الحدث (CLOSE) وهنا يكون قد انتهي ويتم إغلاق عقد الاعتماد.

جدول(١)يوضح المبالغ المباعة لمصرف الوحدة بالعملة الدولار لغرض فتح الاعتمادات المستندية من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٢

السنة	اجمالي المبالغ المباعة بعملة الدولار
2016	790,354,759.65
٢٠١٧	628,378,351.00
٢٠١٨	635,681,432.55
٢٠١٩	٩٦٣,٣٦٢,٣٠٥.٠٠
٢٠٢٠	٤٢,٩٩٧,٠٨١.٧٩
٢٠٢١	480,368,421.86
٢٠٢٢	٨٣٠,٦٧٢,٤٦٠.٧٦

جدول رقم (١) كشف بالمبالغ المباعة لمصرف الوحدة خلال الفترة من عام (٢٠١٦ -٢٠٢٢)

المصدر من إعداد الباحثان من كشف المبالغ الأجنبية المباعة من مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية.

نلاحظ من الجدول السابق أن مصرف الوحدة في عام ٢٠١٦م قام بفتح اعتمادات مستندية بمبلغ 790,354,759.65 دولار أمريكي، ولكن في عام ٢٠١٧م نلاحظ انخفاض في الاعتمادات المستندية حيث بلغ الانخفاض 161,976,408.65 مليون دولار أمريكي، وفي عام ٢٠١٨ م نلاحظ كذلك ارتفاع في الاعتمادات المستندية المفتوحة عن عام ٢٠١٧م وبلغ هذا الارتفاع 7,308,081.55 مليون دولا، ونلاحظ في عام ٢٠١٩م فتح مصرف الوحدة اعتمادات مستندية بمبلغ اجمالي بلغ 963,262,305.00 مليون دولار، بمعدل أعلى من عام ٢٠١٨م بمبلغ 327,682,872.45 مليون دولار، لكن في عام ٢٠٢٠مسرعان ما حدث انخفاض كبير المبالغ المفتوحة للاعتمادات المستندية ،وحيث نلاحظ في عام ٢٠٢١م و٢٠٢٢ سرعان ما ارتفع في مبالغ التي تم بها فتح الاعتمادات المستندية.

من خلال الدراسة النظرية والعملية لهذا الموضوع نكون قد أجبنا على مشكلة البحث وإثبات الفرضيات البحث في التالي: -

١- في فيما يخص الفرضية الأولى التي تنص على أن التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية، فنثبت صحتها حيث تولي لها مختلف دول العالم اهتماما كبيرا لأنه مهما اختلفت النظم السياسية في هذه الدول فأنها لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي.

٢- بخصوص الفرضية الثانية حول ضرورة وجود ميكانيزمات جديدة لتمويل التجارة الخارجية نبرز صحتها حيث تتعدى تلك الوسائل و التقنيات المعروفة من اجل التمويل و المحدودة أيضا في أجهزة المصرفية كاعتماد استراتيجيات جديدة تتماشى و السياسة الاقتصادية الجديدة.

٣- أما الفرضية الثالثة فتؤكد من خلال إيضاح أن الاعتماد المستندي تقنية دفع و تمويل في التجارة الخارجية من اجل إتمام

الصفقات التجارية في أحسن الظروف، الأمر الذي أدى لعديد من الدول لاعتماده كوسيلة دفع و ضمان و تمويل في معاملات التجارية كما يتطلب الحصول على وثائق فهي ضمان لحقوق المتعامل الاقتصادي من عدة مخاطر وهذا بالنسبة لجميع الأطراف المتدخلة سواء كانت المصارف الممولة أو المورد أو استيراد.

*** الاستنتاجات والتوصيات**

أولاً: نتائج البحث

بناءً على البيانات والمعلومات التي تم جمعها، يمكن استخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية: –

١– ان الاعتماد المستندي وهو أحد واهم الطرق التي يتم التعامل بها على مستوي الاقتصاد العالمي، وأن التجارة الخارجية وهو نظام يقوم علي أسس التبادل العالمي ويلعب دورا كبير على مستوي الاقتصاد الوطني.

٢– في مصرف الوحدة " مركز الاعتمادات المستندية " ان العملاء الذين فيه يعتمدون على الاعتمادات المستندية الغير قابلة للإلغاء والمعزز لأنه أكثر امانا وضمانا ، و يقوم المصرف باتباع الاجراء السليم والأفضل للمعاملات التجارية.

٣– ان مصرف الوحدة" مركز الاعتمادات المستندية" يقوم بتطبيق القواعد والأعراف الدولية (UCP600)، وأنه بقوم بفتح الاعتمادات المستندية وفقا للنصوص والإجراءات والضوابط المنظمة الصادرة من مصرف ليبيا المركزي.

٤– يعتبر الاعتمادات المستندية هي الطريقة الناجحة في تمويل التجارة الخارجية وتعد الأكثر استعمال في مركز الاعتمادات المستندية لمنطقة الشرقية، و وجود الاعتماد المعزز يعزز الثقة بالمستفيد من ضمان حقه.

٥– التجارة الخارجية لأي دولة هي صورة من صور علاقاتها مع العالم وتعتبر اهم الدعم الأساسي في بناء الاقتصاد وذلك برفع مستوى الاقتصادي للدولة.

٦– تعتبر الاعتماد المستندي طرق دفع وتمويل في التجارة الخارجية لإتمام الصفقة التجارية في أحسن الظروف وأهم ما يميزه عن غيره من الوسائل هو وجود مستندات معينة كسند الشحن والفواتير التجارية التي تضمن الاجراء الصحيح لعمليتي التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى تعهد المصرف بدفع قيمة الاعتماد.

٧– ان الاليـــة الاعتمادات المستندية المتبعة في تحديد وحجز مبلغ الاعتماد في تاريخ فتح عقـــد الاعتماد فأنها تلغي مخاطر التقلب في أسعار الصرف للعملة المحلية مقابل العملـــة الأجنبية.

٨– يتم تغطية قيمة الاعتماد من خلال تبليغ ادارة الخزانة بتاريخ خصم المراسل لقيمة.

ثانياً– توصيات البحث

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها الدراسة، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات الإستراتيجية والتنفيذية تعزيز الأداء وضمان استدامة النمو: –

١– يجب توفير كل الوسائل اللازمة للمؤسسات المالية لتسهيل عمليات تمويل التجارة الخارجية، بأكثر سرعة ممكنة.

٢– يجب تقليص المدة التي تتطلبها إجراءات فتح الاعتماد المستندي لتجنب ضياع الوقت بالنسبة للمستورد فأمواله تبقى

محجوزة لدى المصرف دون وصول البضاعة اليه ودون الاستفادة من أمواله عن طريق توظيفها في المصرف، كما ان بعض البضائع المستوردة قد تكون سريعة التلف مما يسبب خسارة للمستورد.

٣- كلما تعددت أطراف الاعتماد المستندي كلما ادى ذلك الى تعقيد الاجراءات التي تطبق على كل طرف في حالة عدم تنفيذه والتزامه بشروط الاعتماد.

٤- يجب زيادة استثمار المصارف بشكل عام وقبول أي اعتماد مستندي إذا كان ضمن شروط الاعتماد، لما يعود على المصرف من فوائد وارباح، وكذلك التوسع في فتح الاعتماد بهدف خلق ايرادات اضافية كبيرة.

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

عبد الله، خالد أمين والطراد إسماعيل إبراهيم(٢٠٠٦) "إدارة العمليات المصرفية –المحلية والدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

أبو الهيجاء، محمد(٢٠٢٠)"إعفاء البنوك المتدخلة في الاعتماد المستندي من المسؤولية" رسالة ماجستير، الأردن، جامعة الشرق الأوسط.

أحمد، شيماء أزهري بخيت (٢٠١٦)"الاعتمادات المستندية كوسيلة للدفع في التجارة الخارجية ودورها في ميزان المدفوعات "رسالة ماجستير، السودان، جامعة السودان.

الشوابكة، آية عبد الله(٢٠٢١) "مخاطر الاعتمادات المستندية" رسالة بكالوريوس، الأردن، الجامعة الأردنية.

المبروك، ربيع أسويسي خليفة(٢٠١٦) "تقرير دوالٌ الطلب على مكونات التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي" رسالة ماجستير، ليبيا، جامعة الجبل الغربي.

السعيد، سماح يوسف(٢٠٠٧)" العلاقة التعاقدية بين أطراف عقد الاعتماد المستند" رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية

المسعودي، حوراء على حسين(٢٠٢١) "دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق" رسالة ماجستير، العراق، جامعة كربلاء.

العباسي، رضوان وفرارحة نسيم (٢٠١٩)"الاعتماد المستندي كإلية لتمويل التجارة الخارجية" رسالة ماجستير، البويرة، جامعة أكلي محند.

بعيو، يوسف(٢٠١٨) "دور البنك المراسل في تبليغ خطاب الاعتماد المستندي" رسالة ماجستير، الأردن، جامعة الشرق الأوسط.

بونحاس، عادل(٢٠١٤)"دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية " رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الحاج لخضر.

دامية، علوده نجمة (٢٠١٤)"دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية" رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة، مولود معمري.

رباح، محمد وعقاب فاتح(٢٠١٥)"الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية "رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة أكلي محند أو الحاج.

شوقي، عباسية محمد (٢٠١٩)" دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية" رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

عظيم، محمد وعظيم الفاتح(٢٠١٥) "دور الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي في تنشيط التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة السودان.

عبد الله، عطاب (٢٠١٤)"أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المستندية" رسالة ماجستير، ورقلة، جامعة قاصدي.

علي، عز الدين (٢٠١٤)"أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي" رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر.

ميسون، طيب وبلحاج جمال (٢٠١٨)"دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية" رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر.

مليكة، هدروق ومواعى بحرية (٢٠١٦)" دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية" رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس.

معتصم، حمزة الشيخ الرشيد (٢٠١٤)"الاعتمادات المستندية ودورها في تقليل مخاطر التجارة الخارجية"، رسالة ماجستير، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

الأشقر، فراس (٢٠١٧) " مقدمة في التجارة الدولية، كلية الاقتصاد"، جامعة حماة.تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٢٠. https://hama-univ.edu.syhttps://hama-univ.edu.sy

بن زهرة، شادي احمد (٢٠٢١) محاضرات في" إدارة المصارف التجارية"، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشام.تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/٠٨/١٥ http://www.aspu.edu.su

سنان، وآخرون (٢٠١١) "المحاسبة عن الاعتمادات المستندية على وفق النظم المحاسبية العراقية، مجلة تنمية الرافدين"، العدد١٠٢، السنة ٣٣.

علي، طه (٢٠٠٠) "الاعتمادات المستندية ودورها في التجارة الخارجية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية"، العدد ١٢، السنة الرابعة.

محمد، شهاب الدين(٢٠١٩) "أثر العقود التجارية الدولية ووسائل الدفع على التجارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية"، المجلة الإلكترونية الشاملة والمتعددة، العدد ١٤.

محمد، صالح (٢٠٠٥)"الاعتمادات المستندية، مدونة العلوم الإدارية والمالية والمحاسبة والاقتصاد"، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢./١٠/٢٢ https://sqarra.wordpress.com

مشكور، سعود وآخرون(٢٠١٩) "الاعتمادات المستندية وأثرها على التجارة الخارجية فيالعراق"، مجلة سكوبس، العدد ١٠.

نورالدين، باسم محمود (٢٠٠٩)" الاعتمادات المستندية النظرية والتطبيق"، اتحاد المصارف العربية.

يوسف، خنيش وآخرون (٢٠١٦) "مخاطر الاعتمادات المستندية في ظل التطورات الراهنة، مجلة الندوة للدراسات القانونية"، العدد٨٥، السنة ١٠.

ياملكي، أكرم(٢٠٠٥) "أنواع الاعتمادات المستندية" رسالة دكتوراه لقانون الخاص، الأردن.تم الاطلاع بتاريخ٢٠٢٣/٠١/١٣

www.osamabahar.com

ثانياً- المراجع الأجنبية

MOSEST, MENDY (2020) BASICS OF DOCUMENTARY CREDIT AS A TOOL FOR PAYMEN UNDERTAKINGS IN INTERNATIONAL TRASE", Master Thesis, INTERNATONAL HELLENIC UNIVERSITY, Thessaloniki Greec.

ZAN, ZHANG (2020) Importance of Documentary Credit in International Trade, Master's dissertation,
University of Minho,
PORTUGAL.